خدمة الوطن

تشكّل خدمة الوطن والمحافظة عليه والدفاع عنه والسعي إلى رفعته وإعلاء شأنه أحد أهم أشكال الخير والعطاء؛ فالوطن ليس مجرد مكان يوفر لنا أسباب العيش، إنما هو حضن ومأوى يمنحنا الأمن والأمان والسلام والاستقرار، وكل فرص التطور والنماء.

وتأخذ خدمة الوطن صوراً عدة، كل حسب إمكاناته؛ فالجندي يخدم الوطن من خلال حمل السلاح والدفاع عن سيادته وضمان أن تظل رايته مرفوعة، والعالِم من خلال ابتكاراته واختراعاته التي ترفع اسم بلده عالياً، والمعلِّم بتنشئة جيل واعٍ ومؤهل لمواصلة مسيرة البناء، والطالب بالاجتهاد والتفوق كي يبني المستقبل، والطبيبُ بتسخير علمه ومهنته لمداواة مرضاه، والموظف بدفع عجلة العمل والإنتاج كي يظل الوطن في مصاف الدول الأعلى شأناً.

كيف نغرس ثقافة المساهمة في خدمة الوطن؟

- ترسيخ أهمية مساهمة مختلف فئات المجتمع في خدمة وطنهم، بحيث نزرع فيهم ثقافة العمل الوطني والتطوعي والإنساني دون مقابل مع التأكيد بأن كل مساهمة وطنية، مهما كانت صغيرة، لها قيمة كبيرة
- ترسيخ حب الوطن لدى الأجيال الشابة، والتعبير عن هذا الحب بطرق مثمرة، تفيد الوطن في كل المجالات
- نشر التوعية الأسرية بحيث يتم تعزيز قيم المواطنة والعطاء والانتماء للوطن لدى النشء منذ الصغر، بحيث يتشربون هذه القيم من المحيط الأسري والمجتمعي
- إعلاء قيم البذل والتضحية في كافة المجالات، بحيث تصبح ثقافة خدمة الوطن جزءاً من بناء الشخصية الإماراتية
- التأكيد على أهمية المحافظة على مقدرات الوطن وثرواته وموارده وصونها للأجيال المقبلة
- إقرار مفهوم "خدمة الوطن" في المدارس من خلال تنظيم برامج وحملات توعوية للطلبة، يتم من خلالها تكريس المفهوم عملياً، ما يسهم في خلق جيل يكتشف قيمة العطاء والبناء في وطنه في سنوات التكوين والنشأة الأولى
- تنظيم حملات إعلامية منظمة تشمل الصحف والمواقع الإلكتروني والتلفزيون والإذاعة من خلال بث برامج ونشر مقالات تسلط الضوء على جوانب مختلفة من خدمة الوطن بحيث تصبح ثقافة خدمة الوطن جزءاً من ثقافتنا وأسلوب حياتنا اليومي
- ربط "خدمة الوطن" بالسلم والأمن والأمان، التي تشكل ضمانات للاستقرار وما يعنيه ذلك من نهضة وازدهار ورفاه
- التأكيد على أن خدمة الوطن والمجتمع مسؤولية مشتركة بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والأفراد، ضمن آلية تكفل توحيد الجهود واستثمار كافة الموارد والإمكانات على النحو الأمثل

محمد بن راشد آل مكتوم
الجميع يستطيع أن يسهم في خدمة المجتمع، الطالب في مدرسته، والجار مع جاره، والأب في أسرته، والطبيب في مهنته، والمهندس في موقعه، كل شخص يمكن أن يقدم شيئاً لمجتمعه

المسؤولية الاجتماعية

ينطلق مفهوم المسؤولية الاجتماعية من سعي المؤسسات والشركات في مختلف قطاعات العمل الخاص للموازنة بين أنشطة المؤسسة الربحية وتلك غير الربحية التي تعود على المجتمع المحلي بالنفع، من خلال تبني حملات ومبادرات خيرية وتطوعية وإنسانية، تدخل في صلب الرسالة المجتمعية للمؤسسة أو الشركة المعنية وتعكس قيمها ومعاييرها الأخلاقية.

ويشمل تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات، إلى جانب العمل الإنساني بمختلف أشكاله، تطوير برامج ومشاريع تطوعية والمشاركة فيها، وتعزيز قيمة العمل الإنساني والخيري والتطوعي لدى موظفيها، وتعزيز المنظومة الأخلاقية للعمل وتفعيلها والحرص على تطبيقها، وتعميم القيم الخاصة بالحفاظ على البيئة وحماية موارد المجتمع.

وتعد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات من أهم العوامل التي تستخدم في قياس وتقييم أداء مؤسسات القطاع الخاص، حيث تندرج المسؤولية الاجتماعية ضمن رسالة المؤسسة ورؤيتها، كما باتت المسؤولية الاجتماعية في العديد من قطاعات الأعمال جزءاً رئيسياً في هيكلة المؤسسة وامتداداً طبيعياً لنشاطها، لها إطار قانوني ومنظم، وإن كان طوعياً.

تفعيل المسؤولية الاجتماعية في عام الخير

تستطيع المؤسسات والشركات العاملة في القطاع الخاص تعزيز مسؤوليتها الاجتماعية في عام الخير من خلال ما يلي:

- تحديد رسالتها المجتمعية، التي تنقل قيمها ومنظومتها الأخلاقية، ووضع الأهداف وآليات ترجمة هذه الرسالة بما يخدم المجتمع المحلي وبما يتسق مع هذه الرسالة
- تحديد المجالات التنموية والإنسانية بالتنسيق مع الجهات الحكومية ومؤسسات العمل الإنساني، التي يمكن أن تسهم فيها بفاعلية على نحو يترك أثراً قابلاً للقياس ويمكن الإضافة عليه
- تضمين أجندة فعالياتها السنوية مجموعة من الحملات والأنشطة والبرامج والمبادرات التوعوية والإنسانية والتطوعية التي تفيد المجتمع المحلي أو تسهم في تحسين حياة الناس، بشكل أو بآخر، أو تعمل على توعيتهم بالقضايا الملحة في المجتمع
- تكريس مبدأ الاستمرارية والتأثير المستدام من خلال وضع برنامج ثابت للفعاليات المجتمعية، الخيرية والتطوعية والإنسانية، والعمل على تقييمها بصورة دورية وتطويرها وتوسيع دائرة تأثيرها.
- وضع "استراتيجية المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية"، التي تنطلق من تعزيز دور القطاع الخاص كشريك أساسي في التنمية. وتشمل تحديد الميزانية والتكاليف ورسم الرؤية والأهداف، ووضع أجندة الفعاليات والمبادرات التطوعية والإنسانية والبيئية، وعقد شراكات مع جهات أخرى، ذات نشاط مشترك، وتنسيق الجهود في ما بينها

- إرساء ثقافة المسؤولية الاجتماعية بين الموظفين وتوفير الفرص لهم لتطوير حملات ومبادرات إنسانية ومجتمعية تحظى بدعم المؤسسة، بحيث توفر لها كافة الموارد والآليات لتنفيذها، وحثهم على الانخراط في البرامج التطوعية وتحفيزهم ومكافأتهم

خليفة بن زايد آل نهيان
خدمة الوطن والمجتمع مسؤولية مشتركة بين الحكومة والأفراد القادرين والقطاع الخاص، ودولة الإمارات كانت وستبقى فريق عمل واحداً

التطوع

يعدّ التطوع، بأبعاده الإنسانية والاجتماعية، سلوكاً حضارياً يعزّز قيم التكافل والتعاضد والتآزر، حيث ينعكس تأثيره إيجابياً في حياة الأسرة والفرد والمجتمع، كما يسهم في الارتقاء بالثقافة المجتمعية ككل، ويعمل على تنمية الحس بالمسؤولية وتحفيز روح المبادرة. كذلك، يساعد التطوع الأفراد على اكتشاف إمكانياتهم وإطلاق طاقاتهم واستثمار وقتهم بصورة مفيدة من خلال المشاركة في أنشطة تسهم في إحداث فرق إيجابي في مجتمعاتهم.

ويشكل المتطوعون مورداً حيوياً للدولة، في القطاعين الحكومي والخاص، حيث يمكن الاستفادة من إمكاناتهم ومؤهلاتهم في العديد من المشاريع والمبادرات المجتمعية وحتى الإقليمية والدولية.

ويكتسب قطاع العمل التطوعي في دولة الإمارات أهمية متزايدة. وقد شهد هذا القطاع نمواً مطرداً في السنوات الأخيرة، بموازاة القفزة الهائلة التي حققتها المسيرة التنموية في الدولة في مجالات شتى، الأمر الذي أسفر عن تنامي الحاجة لمشاركة أفراد المجتمع في المساهمة في أنشطة وبرامج ومبادرات وحملات تطوعية تدعم العديد من القضايا المجتمعية والبيئية والإنسانية.

تطوير منظومة العمل التطوعي في عام الخير

أولت دولة الإمارات العمل التطوعي أهمية خاصة، ووفرت الدعم والرعاية للعديد من المبادرات والبرامج التطوعية، كما حرصت العديد من الجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة في الدولة على أن تكون مظلة داعمة لبرامج تطوعية، أو حملات داخل الدولة وخارجها.

غير أنه ثمة حاجة لتطوير إطار شامل لتنسيق الجهود وتشجيع الشباب والقادرين على الانخراط بفاعلية أكبر في المبادرات التطوعية، محلياً وإقليمياً ودولياً، من خلال ما يلي:

- تفعيل العمل التطوعي في الدولة من خلال حملات توعوية وإرشادية ترسخ أهمية ثقافة التطوع، وتحثّ كافة فئات المجتمع على الانخراط فيه
- تطوير "التطوع التخصصي" من خلال استثمار مؤهلات وخبرات وإمكانات فنية ومهنية متخصصة والاستفادة منها في العديد من المشاريع والمبادرات الإنسانية والمجتمعية، في مجالات الطب والهندسة والتعليم وغيرها
- تعاون الهيئات التطوعية وجمعيات النفع العام في ما بينها، على نحو تكاملي، وتبادل المعلومات والخبرات لتحسين منظومة العمل التطوعي في الدولة
- تنسيق الجهود التطوعية بين القطاعين الحكومي والخاص من خلال برامج ومبادرات مشتركة تسعى إلى تحقيق تأثير أكبر وأعم
- قيام المؤسسات والهيئات ذات البرامج التطوعية بإجراء دراسات ومسوحات دورية لتلمس احتياجات المجتمع وتطوير حملات ومبادرات تلبي هذه الاحتياجات
- توفير كافة أشكال الدعم المادي والمعلوماتي واللوجستي للهيئات والجمعيات والبرامج التطوعية
- تطوير برامج تدريبية متخصصة لتأهيل المتطوعين، تعتمد معايير عالمية، ومنح شهادات تؤهل المتطوعين المنتسبين إليها للمشاركة في برامج ومبادرات إنسانية دولية، بحيث يشكلون من خلال مهاراتهم وقدراتهم إضافة نوعية لها، مما يسهم في تعزيز سمعة الإمارات كمركز للخبرات التطوعية
- توفير تسهيلات للمتطوعين لتشجيعهم على مواصلة الجهود وتطويرها والارتقاء بعملهم
- ترسيخ العمل التطوعي على الصعيد الفردي والمجتمعي والمؤسسي، بحيث يصبح ثقافة عمل وحياة
- التركيز على مبدأ الاستدامة في العمل التطوعي، من خلال برامج وحملات ومشاريع، تنطوي على خطط زمنية ذات مراحل، تخضع للقياس والتقييم
- تفعيل الحملات التطوعية ذات الطابع الموسمي أو الحدثي، أو المقترنة بمناسبات محلية أو عالمية، بحيث تكون ذات أهداف أوسع وأبعد مدى

محمد بن راشد آل مكتوم
نريد فتح أبواب التطوع التخصصي، كل في مجاله، والجهات الحكومية يمكن أن تستفيد من آلاف الساعات من تطوع الأفراد المتخصصين لخدمة وطنهم

إمارات العطاء

يشكّل العطاء فلسفةً وممارسةً في المجتمع الإماراتي بكل فئاته ومقوّماته المادية والمعنوية، على الصعيدين الرسمي والشعبي، ضمن نهج كرّس صورة الإمارات في المحفل الإقليمي والدولي بوصفها من أكبر الدول المانحة في العالم، متصدِّرةً التقارير الدولية في حجم المساعدات الإنسانية والإغاثية والتنموية التي تقدمها، إما من خلال الحشد الفوري وتعبئة كافة الجهود للتدخل الإنساني السريع في الكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية والصراعات، أو عن طريق المساعدات الثابتة والمنهجية التي تقدمها بصورة دورية، لدعم مشاريع وبرامج تنموية تغطي مختلف القطاعات الحيوية في عدد كبير من دول العالم.

وتسعى الإمارات من خلال مساعداتها بالدرجة الأولى إلى تحسين نوعية حياة الأفراد، وفتح آفاق الاستثمار في العنصر البشري، والإسهام في إزالة المعوقات التي تحول دون التقدم والارتقاء في المجتمعات الأقل حظاً، واجتثاث أسباب مشكلات مجتمعية ملحة كاستشراء الفقر والأمراض والبطالة، ومساعدة الفئات الهشة والمهمَّشة والمستضعفة، والتخفيف من معاناة الآخرين بشتى السبل المتاحة، وذلك في إطار سياسة منهجية ثابتة تترجم إيمان دولة الإمارات بقيمة العمل الإنساني والخيري باعتباره أساس السلم والاستقرار العالميين، وتعكس رسالة الدولة، قيادة وشعباً، بأن الخير قيمته تكون أكبر كلما كان أعمّ وأشمل.

هذه الرؤية الإماراتية التي تقوم على نجدة الشقيق والصديق، القريب والبعيد، بعيداً عن أي حسابات سياسية، ودون أي شكل من أشكال التمييز العرقي أو الديني أو الطائفي أو الثقافي، تعد جزءاً متأصلاً في الهوية الثقافية العربية والإسلامية لدولة الإمارات، كما تندرج في سياق المبادئ الأساسية التي تبلورت منذ نشأتها، كدولة تؤمن أن الانضمام إلى المجتمع الدولي ينطوي بالضرورة على التزام أخلاقي ينطلق في المقام الأول من الإسهام الإيجابي والبناء في هذا المجتمع والمشاركة الفاعلة في كل ما فيه خير البشرية ونماؤها وازدهارها.

المساعدات الإماراتية الخارجية عبر التاريخ

منذ قيامها في العام 1971، وعلى مدى عمرها الفتي، اتسعت الرقعة الجغرافية لمساعدات الإمارات وامتدت أياديها البيضاء في مختلف أنحاء العالم لتشمل 178 دولة، بإجمالي مساعدات بلغ حتى العام 2014 نحو 173 مليار درهم، سواء من خلال تنفيذها العديد من المشاريع التنموية والإنسانية والإغاثية بصورة مباشرة أو من خلال تعاونها مع عدد كبير من المنظمات الدولية والأممية.

وبحسب بيانات وزارة الخارجية والتعاون الدولي فإن النصيب الأكبر من هذه المساعدات تركز في قطاع "الحكومة والمجتمع المدني" في الدول المعنية، حيث استحوذ على 80.6 مليار درهم، يليه قطاع "دعم البرامج العامة" بقيمة إجمالية تقدر بنحو 22.5 مليار درهم، فيما بلغت قيمة المساعدات الإنسانية والإغاثية في حالات الطوارئ نحو 7.7 مليارات درهم.

ترتيب عالمي متقدم

في السنوات الأخيرة، اعترف المجتمع الدولي بالإمارات كواحدة من أهم وأكبر الدول المانحة على مستوى العالم. وتحتل الإمارات ترتيباً متقدماً بين الدول المانحة للمساعدات الإنمائية احتلت الإمارات المركز الأول عالمياً في العام 2013، كأكبر مانح للمساعدات الإنمائية الرسمية قياساً بدخلها القومي الإجمالي، وفق تقرير لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث بلغ حجم المساعدات الخارجية أكثر من 21.6 مليار درهم إماراتي (ما يعادل 5.2 مليارات دولار أمريكي). ووفق لجنة المساعدات الإنمائية، فقد سجّلت المساعدات الإنمائية زيادة بنسبة 375% في العام 2013 عمّا قدمته الإمارات في العام 2012، ما تعد أكبر نسبة زيادة في تاريخ المنح والمساعدات الأممية.

فئات المساعدات

شملت هذه المساعدات فئات مختلفة، حيث استحوذت المساعدات التنموية على الحجم الأكبر من المساعدات بقيمة بلغت نحو 29.75 مليار درهم، أي ما نسبته 92%، في ما جاءت المساعدات الإنسانية في المرتبة الثانية بقيمة 2.16 مليار درهم، ما يوازي 6.7% تقريباً من إجمالي المساعدات، تلتها في المرتبة الثالثة المساعدات الخيرية بما قيمته نحو 429 مليون درهم، أي بنسبة 1.3% من إجمالي المساعدات للعام 2015.

التوزيع الجغرافي للمساعدات

جغرافياً، احتلت قارة أفريقيا في العام 2015 المركز الأول بين القارات المتلقية للمساعدات الإماراتية الخارجية، حيث حصلت على أكثر من 25 مليار درهم إماراتي (نحو 7 مليارات دولار أمريكي) بنسبة 77.6% من إجمالي المساعدات، بينما حصلت قارة آسيا على مساعدات تقدر بنحو 7 مليارات درهم (نحو 2 مليار دولار أمريكي).

محمد بن زايد آل نهيان
المجتمعات القوية التي تسود وتعزز من حضورها عالمياً، تلك التي تنطلق في فكرها ونهجها من مبادئ إنسانية غايتها حب الخير للبشرية جمعاء

التوزيع الجغرافي للمساعدات
حسب القارة لعام 2015

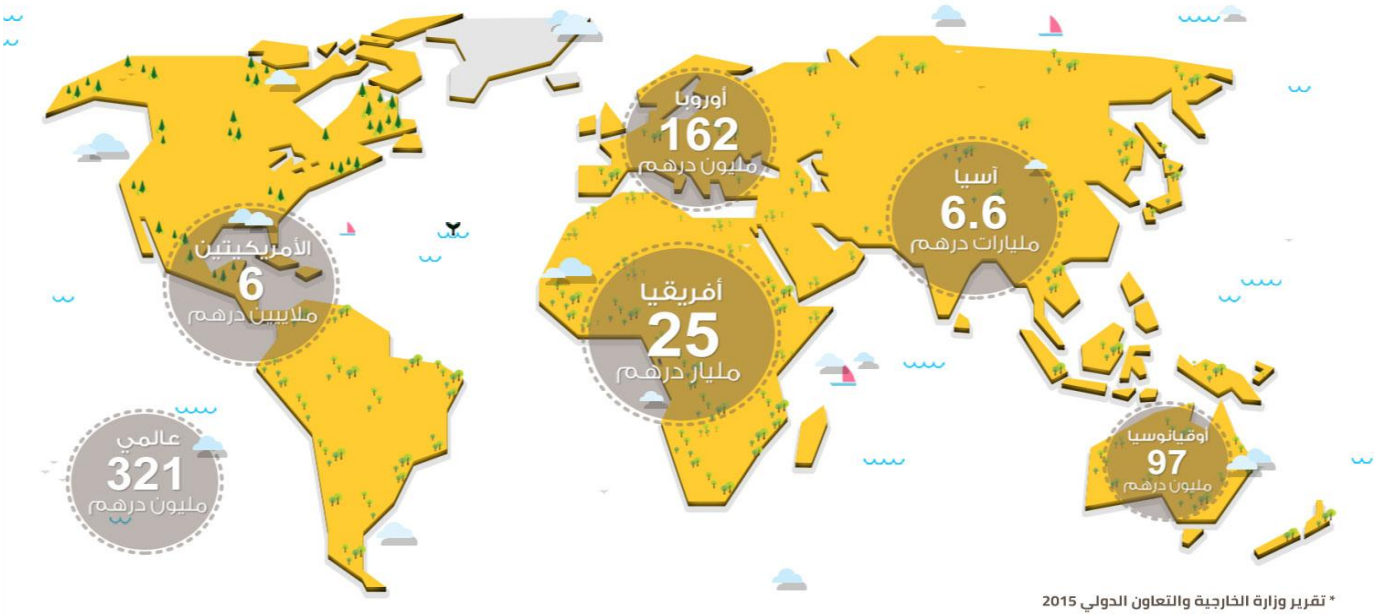

* تقرير وزارة الخارجية والتعاون الدولي 2015